جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني حول:

تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية

محور المداخلة(04):التحفيزات الجبائية ودورها في تفعيل النظام الضريبي

عنوان المداخلة:

التحفيز الجبائي كآلية لجذب الاستثمارات في الجزائر

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) نموذجا

من إعداد الباحثين:

علي ماميأستاذ محاضر (أ) جامعة يحي فارس بالمدية

الايميل: Mami_ali_11@hotmail.com رقم الهاتف النقال: 0772 58 25 85

مراد مختاريأستاذ محاضر (أ) جامعة الجزائر 03

الايميل:Mouradmokhtari84@gmail.com رقم الهاتف النقال: 0660 71 12 68

المستخلص:

يهدف الباحثان في هاته المداخلة إلى تسليط الضوء على إحدى أهم الأجهزة التي استحدثتها الدولة الجزائرية في سبيل تشجيع واستقطاب الاستثمار سواء المحلي منه أو الأجنبي، والتي تتمثل في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، حيث سيتطرقان إلى مختلف جوانب هذا الجهاز من خلال التركيز على المزايا والتحفيزات الجبائية التي يقدمها ودورها فيجذب الاستثمارات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التحفيز الجبائي، المزايا الجبائية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

Abstract:

In this intervention, the researchers aim to shed light on one of the most important organs created by the Algerian state, It aims to encourage and attract local and foreign investments,One of the most important of these organs is the National Agency for Investment Development (ANDI), The researchers will address various aspects of this body by focusing on advantagesand Advantages and tax incentives, provided by the Agency, And its role in attracting investments in Algeria.

Key words: Tax incentive, Taxadvantage, National Agency for Investment Development

تــمهــيد:

إثر تراجع مستوى الجباية البترولية في الجزائر في السنوات الأخيرة، أيقنت الدولة بضرورة تحسين مداخيل الجباية العادية المتأتية من مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث قامت بالعديد من الاصلاحات على النظام الجبائي وكذا طرق التحصيل، غير أن هذا قد يكون له آثار عكسية على مستوى المداخيل الضريبية، فالزيادة في معدلات ونسب الضرائب والرسوم تزيد من معدل الضغط الضريبي وتثقل كاهل المؤسسات الاقتصادية وتحد من نشاطهم.

وبالتالي كان لزاما على الدولة أن تسعى لتوسيع الوعاء الضريبي من خلال استقطاب وجذب الاستثمارات الجديدة مع استحداث آليات جديدة في نفس السياق، حيث تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) أحد تلك الآليات أو الأجهزة التي تملك في جعبتها العديد من الحلول والمزايا والاغراءات للمستثمرين لاسيما من ناحية التحفيزات الجبائية المقدمة.

وبناءا على ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية التي نريد طرحها يمكن صياغتها على الشكل التالي:

فيما تتمثل التحفيزات التي تقدمها الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) لاسيما الجبائية منها وكيف تساهم في استقطاب الاستثمار في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية تناول هذا الموضوع في كون التحفيز الضريبي يساهم في زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة توسيع القاعدة الضريبية أفقيا أو ما كما سبق ذكره توسيع الوعاء الضريبي والذي يؤدي بالطبيعة إلى زيادة الايرادات الضريبية مع تخفيف العبء على المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما تسعى إليه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) من خلال ما تتميز به من امتيازات وتحفيزات تعود بالفائدة على المستثمرين وعلى الدولة وعلى الاقتصاد ككل.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحثان من خلال هاته الدراسة تسليط الضوء على الجوانب التالية:

- ماهية التحفيز الجبائي ومخلف جوانبه؛
- طبيعة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)؛
- الحوافز الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)؛
- مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في استقطاب الاستثمار.

المحور الاول: التحفيز الجبائي

عادة ما ينظر للضريبة من جانب سلبي على أنها عبء ثقيل وتكاليف إضافية على عاتق الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وسبب لنفور العديد من الأطراف عن الاستثمار في مكان معين، لهذا تسعى الدول ولحكومات التي تريد استقطاب استثمارات ومشاريع اقتصادية لتقديم امتيازات كمنح أراضي أو التسهيلات في منح القروض ، كما تلعب أيضا على الجانب الجبائي فتقوم بتقديم امتيازات ضريبية كسياسة تحفيزية، مها هو المقصود بالتحفيز الجبائي؟

مفهوم وخصائص التحفيز الجبائي:

هناك العديد من التعاريف للتحفيز الجبائي كما يلي:

حيث يعرفه ناصر مراد على أنه:[1] "تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية، التي تمنح للمستفيد شرط تقيده بعدة مقاييس".

كما عرفه الحجازي بأنه:[2] " مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في داخل الوطن ومناطقهم المختلفة"

ويرى (Syzane) أن التحفيز الجبائي هو: " إجراء خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوم معين يوجه اهتمامهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل ، مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات"[3]

أما بوقفة وآخرون فيرون أن [4]:"التحفيز الجبائي هو عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الجبائية المنتهجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين على شرط التزامهم بشروط محددة مسبقا."

هذاوترتكزالدولةعلىالقطاعالخاصدونالعامهذالأنالمؤسسةالعموميةبحكمانتمائهالقطاعالدولةوخضوعهامباشرة لمخططاتتنموية مسطرةوكذلكإلىمايميزالقطاعالخاصعنالعام:[5]

- ضعفحجمالاستثمارويترتبعلىذلكنقلحجمالإنتاجوالتشغيل؛
- التمركزفيالمدنالكبربالأكثرتطورا خصوصاالمدن الشماليةممايترتبعنهاختلالفيالتوازن؛
- الاستثمارفيالقطاعاتالاستهلاكيةالأكثرربحاوالتيلاتتطلبقدرات وكفاءاتعالية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:

- التحفيز الجبائي إجراء اختياري: بمعنى أنه غير إجباري بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، حيث يترك لهم حرية الخضوع له من عدمه؛
- التحفيز الجبائي إجراء هادف: بمعنى أن وراء منح هاته التحفيزات أو الامتيازات أهداف تسعى الدولة لتحقيقها والتي تصب في صالح الاستثمار والاقتصاد ككل؛
- التحفيز الجبائي إجراء مشروط: بمعنى أن طرق يريد الاستفادة من هاته الامتيازات والتحفيزات لابد أن يحترم الشروط الواردة وفقا للاتفاق بينه وبين مقدم الامتياز وأن أي إخلال بهاته الشروط ينجم عنه سحب تلك الامتيازات وقد يتعدها ليصل إلى عقوبات.

أهداف التحفيز الجبائي:

حينما تضع الدولة سياسات للتحفيز الجبائي فإنها بشكل عام تسعى لتحقيق الأهداف التالية: [6]

- زيادة عدد المشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار، إذن أن عملية التحفيز الجبائي تشجع على عملية التراكم الرأسمالي الناتج عن انخفاض العبء الضريبي؛
- دعم الواردات وذلك بإعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو عن طريق تخفيض معدلات هذه الرسوم عليها؛
- زيادة تنافسية السلع الوطنية أمام السلع الأجنبية، حيث أن استفادة المشاريع الاستثمارية من التحفيز الجبائي سوف يجعل من أسعار السلع المصدرة قادرة على المنافسة؛
- منح حوافز جبائية للمشاريع الاستثمارية التي تتم في المناطق المعزولة، أو تلك المناطق المراد ترقيتها، وذلك من خلال تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق المختلفة.

أشكال تحفيز الجبائي:

تتمثل أهم أشكال التحفيز الجبائي فيما يلي:[7]

- **الإعفاء الضريبي:** ويقصد به هنا منح المشروع إعفاء ضريبي لعدد من السنوات في حياتها الانتاجية، حيث يعد الإعفاء المؤقت هو الشكل الغالب من أشكال الحوافز والأكثر انتشارا؛
- **التخفيضات الضريبية:** هو تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وتعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي حيث تستعمل من قبل المستثمر لأجل التهرب الضريبي خاصة إذا كان عمر المشروع قصير الأجل؛
- **المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

العوامل المؤثرة في التحفيز الجبائي:

يتأثر التحفيز الجبائي بعدة عوامل تتمثل فيما يلي:[8]

- **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** حيث أن الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة يختلف تأثيرها على المشروع الاستثماري، وعليه لابد من اختيار الضرائب التي يكون لها تأثير كبير على قرارات المشروع الاستثماري لكي تكون محل عملية التحفيز الضريبي؛
- **شكل التحفيز الجبائي:** فالتحفيز الضريبي يأخذ عدة أشكال وفي هذا الإطار نجد أن الاعفاءات الضريبية تعتبر ذات فعالية أكبر من الأشكال الأخرى لأنها تساعد في تخفيض تكلفة المشروع الاستثماري؛
- **زمن وضع التحفيز الجبائي:** إذ يعد عامل الزمن من أحد العوامل المؤثرة في التحفيز الجبائي لأن المشاريع الضخمة والحديثة تتحمل تكاليف باهظة عند بداية نشاطها فمن الأجدر تقديم تحفيزات في هاته الفترة؛
- **في مجال تطبيق التحفيز الجبائي:** حيث ينبغي تحديد واختيار المشاريع الاستثمارية التي تخضع لعملية التحفيز وكذا المواد واللوازم والوسائل التي يستلزمها المشروع.

معوقات التحفيز الجبائي:

ان التطبيق الأمثل لسياسة التحفيز الجبائي قد يتعرض لبعض المشاكل والمعوقات تتمثل فيما يلي:[9]

- مشكل تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي، هل يتم احتسابها من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم تاريخ بداية الإنتاج؛
- مشكلة الأقساط: حيث تثار مشكلة حساب أقساط الاهتلاك ، فبعد انتهاء مدة الإعفاء هل تعامل الآلات التي تستخدمها بعد فترة الإعفاء على أنها آلات جديدة وفي هذه الحالة يتم التضحية بجزء كبير نسبيا من الحصيلة الضريبية مما يدفع للمؤسسات بعدم تجديد الاستثمارات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الانتاجية؛

- عند تحقيق أرباح ضئيلة من مشروع استثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل؛
- لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أو الانتقال لدولة أخرى ليتمتع بإعفاء جديد؛
- تولد الاعفاءات المؤقتة حافزا قويا على التهرب الضريبي، حيث تستطيع المؤسسات الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات اقتصادية مع المؤسسات المعفاة أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة، مثل دفع سعر مبالغ فيه للسلع المشترات من شكرة إلى أخرى، ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة.

المحور الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.

طبيعة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) مؤسسة عمومية إدارية، تهدف بشكل عالم إلى تنظيم النشاطات الاستثمارية وتقديم الدعم لها خصوصا خلال مرحلة الإنشاء، وقد تم انشائها (و و ت إ) بموجب المادة 06 من الأمر المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422هـ الموافق لـ 20 غشت 2001 المعدل والمتمم والذي نص على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص بالوكالة.

وتجدرالاشارةالىأنالوكالةالوطنيةلتطويرالاستثمارجاءتكمحاولةلإعادةبثالنشاطمنجديدفيالوكالةالوطنيةلدعموترقية الاستثمارسابقا،ومنأجلضمانفعاليةأكبرللوكالةتمإنشاءشباكوحيد،مؤهللللقيامبالترتيباتالتأسيسيةللمؤسساتوتسهيلتنفيذمشاريعالاستثمار،يتضمنالشباكالوحيدعدةإداراتفيآنواحد،تمتعدادهافيالمادة25منالامر01-282 المتعلقبتنظيموصلاحيةالوكالة،والذييعتبرحسبالمادة02منالمرسومالتنفيذي 06-356 تمثيلية للوكالة على المستوى المحلي.[10]

مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تتمثل مهام (و.و.ت.إ) في مايلي:[11]

- **مهمة إعلامية:** تضمن الوكالة استقبال وإعلام الاستثمارين، وذلك بوضع أنظمة إعلامية تسهل للمستثمرين الحصول على معلومات اقتصادية ووضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الأعمال والشراكة وكذا وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين مع ضمان نشر كل هاته المعطيات؛
- **مهمة تسهيلية:** قصد تسهيل إجراءات الاستثمار على المستثمرين، قام المشرع بتقريب الوكالة إليهم وذلك بإنشاء شباك وحيد لا مركزي (GUD)، ولا يكتفي الشباك الوحيد بمنح مساعدته للمستثمرين الذين يقومون بالتصريح بمشاريعهم، والذين يريدون الاستفادة من الامتيازات ، بل يستفيد من خدماته كل المستثمرين، ويستفيد أعضاء الشباك الوحيد في مزاولة مهامهم من مواعيد قصيرة يتم تحديدها بطريقة محدودة جدا، وهي مذكورة بالتفصيل في الفقرات من واحد إلى عشرة من المادة 25 من المرسوم التنفيذي 282/01؛
- **مهمة ترقية الاستثمارات:** ويكون ذلك من خلال التعاون بين الهيئات الخاصة والعمومية في الجزائر وفي الخارج بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار وطنيا ومن جهة أخرى وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها كبيئة ومحفزة للاستثمار، ومن هنا تحاول الوكالة أن تطور العلاقات بين المستثمرين الأجانب والمحلين، وذلك من أجل تبادل المعلومات والخبرات من خلال اللقاءات والأيام الدراسية وغيرها من أدوات التبادل؛
- **مهمة المساعدة:** تقوم من خلالها الوكالة باستقبال المستثمرين والتكفل بهم وتوجيههم ، وتتكفل المصلحة على مستوى الشباك الوحيد بالقيام بكل الترتيبات المتعلقة بإنجاز مشروعهم من خلال خدمة الاستشارات مع امكانية اللجوء إلى استشارة أجنبية عند الحاجة ، وتمس المساعدات المقدمة من طرف الوكالة المستثمرين الأجانب بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشاريعهم.

طبيعة الشباك الوحيد لا مركزي:

الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية. يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات و الهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بـ: تأسيس وتسجيل الشركات، الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء، المزايا المتعلقة بالاستثمارات. وعلى هذا النحو، هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.[12]

يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض، يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات.

ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون. من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.

إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية، لممثليهم داخل الشباك.[13]

يضم الشباك الوحيد اللامركزي ، المنصب على مستوى مقر الولاية، المراكز الأربعة الآتية:[14]

1- **مركز تسيير المزايا**: يكلف بتسيير، باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون المتعلق بترقية الاستثمار، المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة، لفائدة الاستثمار، بموجب التشريع المعمول به؛

2- **مركز استفاء الإجراءات**: يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويضم أيضا المصالح المكلفة مباشرة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بدخول وممارسة النشاطات وإنجاز المشاريع، لاسيما التصريحات أو التبليغات أو الطلبات الضرورية من أجل الحصول على التراخيص لدى السلطات المختصة؛

3- **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات**: يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات، ويقدم للاستثمارات القابلة للاستفادة من منظومة القانون المتعلق بالاستثمار خدمة الإعلام والتكوين والمرافقة؛

4- **مركز الترقية الاقليمية**:يكلف بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه، بالمساهمة في وضع وإنجاز استراتيجية تنويع وإثراء نشاطات الولاية التي يوجد فيها عن طريق تعبئة مواردها وطاقاتها.

المزايا والتحفيزات المقدمة للاستثمار من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث توجد ثلاث مستويات من المزايا كما يلي:

- مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة؛
- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تحدث فرص عمل؛
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني.

أولا: المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة:

المشاريع المنجزة في الشمال :

أ. مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أوالمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على أملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجه لإنجاز لمشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
- تخفيض بنسبة % 90 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولةخلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسمالعقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطارالاستثمار،ابتداءا من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

ب. مرحلة الاستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

ت- تخفيض بنسبة% 50 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة:

أ-مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المت منة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسمالعقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداءا من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال؛
- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منحالأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :بالدينار الرمزي للمتر المربع) خلال فترةعشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة،أوبالدينار الرمزي للمترالمربعلفترة عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير؛

ب-مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوةالإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاكالدولة؛

ثانيا: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تحدث فرص عمل

تعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني

أ-مرحلة الإنجاز :

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز
- منح إعفاء أو تخفيض،طبقا للتشريعالمعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب-مرحلةالاستغلال:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات،
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛

الـخلاصة:

من خلال عرضنا لما توفره الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من امتيازات فإنه يمكن القول أنه أحد أهم الأجهزة الناجعة في سبيل تحقيق سياسة التحفيز الجبائي التي تقوم بها الدولة من أجل تشجيع استحداث استثمارات سواءا محلية أو أجنبية

من تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على غرار تنويع الاقتصاد والخروج من قيود المحروقات وكذا التشغيل والتقليص من نسب البطالة، وتوسيع القاعدة الجبائية وبالتالي زيادة مداخيل الجباية العادية لتمويل ميزانية الدولة.

إلا أنه هناك العديد من السلبيات التي تعرقل نجاح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحقيق أهدافها ولعل أهم تلك العراقيل يتمثل عدم استقرار النظام الجبائي الجزائري الذي غالبا ما يتم تعديله سواءا بتغيير معدلات بعض الضرائب والرسوم أو تعديل الأنظمة التصريحية وهو ما يؤثر على ثقة المستثمر، كما تمثل البيروقراطية نقطة سوداء ميزت المناخ الاستثماري في الجزائر ولم تستطع مختلف الجهود المبذولة التخلص منها أو على الأقل تخفيفها، لاسيما بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي لايزال يرى الجزائر مكان غير محفز للاستثمار، حيث تعتبر الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ضئيلة لاسيما خارج قطاع المحروقات، وفي ظل هاته الظروف يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- العمل على استقرار النظام الجبائي الجزائري خلال فترة طويلة نسبيا وتطمين مختلف المستثمرين؛
- توجيه المستثمرين نحو القطاعات التي تتطلب اهتماما وترقية بمنح المزيد من التحفيزات، مع تشجيعهم للاستثمار في المناطق التي تتطلب تمنية اقتصادية كالهضاب العليا والمناطق الصحراوية؛
- التوعية عن طريق مختلف وسائل الاعلام المختلفة والأيام المفتوحة والأيام الدراسية والملتقيات والندوات بسياسة الدولة في استقطاب الاستثمارات من خلال مختلف التحفيزات والامتيازات الجبائية؛
- الدراسة القبلية للجدوى الاقتصادية لكل المشاريع والاستثمارات ومرافقتها قبل منحها أي امتيازات الجبائية؛
- مراقبة كل المستفيدين من الامتيازات الجبائية وتقييم نشاطهم دوريا مع رفع هاته الامتيازات والتحفيزات عن كل من لم يحقق الأهداف المسطرة.

قـائمـة المـراجع:

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية التطبيق**، الجزائر: دار هومة ، 2003، ص:118.

[2] مرسي السيد الحجازي، **النظم والقضايا الضريبية المعاصرة**، الاسكندرية: اليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004، ص277.

[3]Cyzane C, **Nouvelle perspective de la politique économique**, Paris : Hachette, 1980, P : 18.

[4]بوقفة عبد الحق وآخرون، **أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة ميدانية-** ص:210.

Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 2 , 2018, pp. 206 – 223

[5] ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص :2118-219.

[6]يوسف قاشي، **فعالية النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة الاقتصادية –دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جماعة محمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص ص :117-118.

[7] جمام محمود ودباش أميرة، **دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي باستخدام الحوافز الجبائية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والمالية، جامعة أم بواقي، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص ص :188-189.

[8]يوسف قاشي، **مرجع سابق**، ص:124.

[9]خلاصي رضا، **شذرات النظرية الجبائية**، الجزائر: دار هومة، 2014، ص: 206.

[10]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، أوت 2001، ص:04.

[11] بن زاير مبارك وبن زاير عبد الوهاب، **الوكالة الوطنية لتطوير ودورها في تحفيز المقاولتية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال صادرة عن المركز الجامعي ميلة، ص: 07.

[12]موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI.DZ) على الرابط التالي: **http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/presentation**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/01.

[13]نفس المرجع.

[14]نفس المرجع.